المحور الرابع: الطلب والعرض على عناصر الإنتاج

أولا: الطلب على عناصر الإنتاج: يتميز الطلب على خدمات عناصر الإنتاج بأنه طلب غير مباشر، أي أنه طلب مشتق من الطلب المباشر على السلع والخدمات النهائية التي يشارك العنصر الإنتاجي في إنتاجها، فالطلب على السلع والخدمات النهائية يتميز بأنه طلب مباشر، لأنها تطلب بغرض إشباع حاجات مباشرة لدى مستهلكيها، بينما تطلب عناصر الإنتاج بغرض المساهمة في إنتاج مختلف السلع والخدمات.

1: دالة الطلب على عنصر الإنتاج في الفترة القصيرة: نأخذ على سبيل المثال عنصر العمل، ونطرح السؤال التالي: كيف يطلب المنتج وحدة إضافية من عنصر العمل؟، إذن نقول:

عند تشغيل عامل إضافي في عملية الإنتاج يحدث أمران هما:

– زيادة الإيراد الكلي للمشروع نتيجة تشغيل عامل إضافي، حيث يزيد الإيراد الكلي بمقدار يساوي الإنتاجية الحدية للعامل الإضافي PmL مضروبا في سعر السلعة المنتجة، وهو ما يعرف بالإيراد الحدي Rm.

$$Rm = PmL \cdot Px$$

– زيادة في التكاليف الكلية للمشروع نتيجة تشغيل العامل الإضافي، وهو ما يعرف بالتكلفة الحدية للعامل الإضافي CmL، وهو يمثل الأجر W الذي يتلقاه العامل الإضافي.

وبالتالي فإن **شرط التوازن** والذي على أساسه يقرر المنتج استخدام عامل إضافي أم لا هو: تساوي الإيرادات الحدية للعنصر الإنتاجي (العمل في هذه الحالة) مع تكلفته الحدية، أي:

$$\mathbf{Rm = PmL \cdot Px = CmL = W}$$

وهذه العلاقة الأخيرة هي ما يعبر عن دالة الطلب على عنصر العمل، والتي تعكس العلاقة العكسية بين حجم الطلب على عنصر العمل ومستوى الأجور.

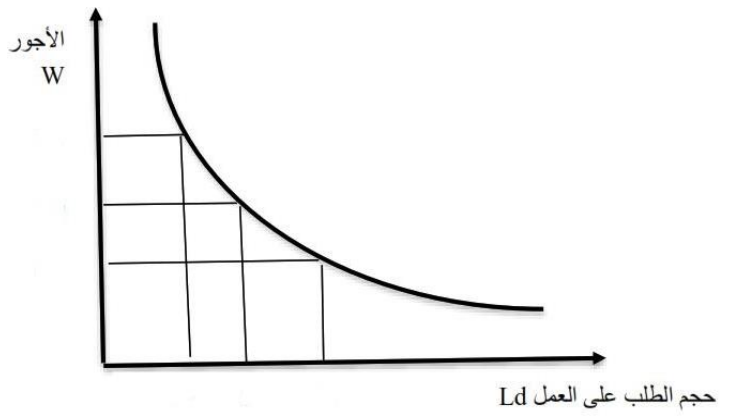

2: دالة الطلب على عنصر الإنتاج في الفترة الطويلة: باعتبار أنه في الأجل الطويل تصبح كل عناصر الإنتاج متغيرة، فإن اتجاه الطلب على عناصر الإنتاج يعتمد على طبيعة العلاقة بين هذه العناصر، هل هي مكملة لبعضها البعض، أم بديلة لها:

– إذا كانت العلاقة **تكاملية** بين عنصر العمل وعنصر رأس المال، فإنه عند انخفاض أجور العمال سيزيد الطلب على رأس المال بسبب الزيادة في طلب عنصر العمل، وبالتالي تزيد إنتاجية عنصر العمل.

– إذا كانت العلاقة **تبادلية** بين عنصر العمل وعنصر رأس المال، فإنه عند انخفاض أجور العمال سيقل الطلب على رأس المال بسبب الزيادة في طلب عنصر العمل.

ثانيا: عرض عناصر الإنتاج: يمثل جانب العرض كل من: الأفراد العاملون الذين يعرضون خدماتهم مقابل الأجور المرغوبة، والمدخرون الذين يعرضون رأس المال نظير عائد معين (الفائدة)، ومالكي الأراضي الذين يطلبون عائدا (ريع) نظير استخدامها في العملية الإنتاجية، ولكننا سنقتصر على إيضاح جانب العرض لعنصر العمل مبدئيا.

– **منحنى عرض العمل:** يوضح منحنى عرض العمل للفرد العلاقة بين عدد ساعات العمل التي سيعرضها العامل عند مستويات مختلفة من الأجور، وبصفة عامة نتوقع أن العلاقة بينهما تكون علاقة طردية، ولكن طالما أن ساعات العمل لا يمكن زيادتها باستمرار مع زيادة معدلات الأجور (لأنها محدودة بـ 24 سا) كما أن طاقة الإنسان محدودة، فإن عرض ساعات العمل قد ينخفض مع استمرار ارتفاع معدلات الأجور عن كل ساعة عمل، وبالتالي يأخذ منحنى عرض العمل الشكل التالي:

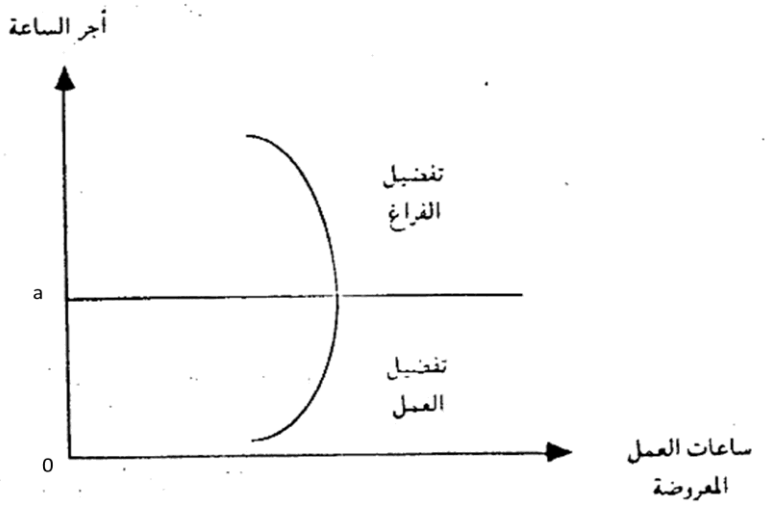

نلاحظ أن منحنى عرض العمل للفرد يأخذ شكل المنحنى المرتد إلى الخلف، حيث من 0 إلى a العلاقة طردية بين الأجر وعدد ساعات العمل، ويكون منحنى العرض موجب الميل، أما فوق المستوى a فإن منحنى العرض يوضح العلاقة العكسية بين الأجر وعدد ساعات العمل، ويكون منحنى العرض سالب الميل.

ثالثا: الطلب والعرض لبقية عناصر الإنتاج الأخرى:

1: الطلب والعرض على عنصر الأرض:

الريع هو حصة أو مكافئة عنصر الإنتاج الأرض، نظير مشاركته في العملية الإنتاجية ويحصل عليه مالك – حائز الأرض.

أ: الطلب على عنصر الإنتاج الأرض: ويتحدد وفق المعادلة التالية: الإيراد الحدي لعنصر الأرض = التكلفة الحدية لعنصر الأرض.

ب: عرض عنصر الإنتاج الأرض: إذا نظرنا إلى للأرض على أنها تتمثل فقط في تلك الأراضي القابلة للاستغلال الاقتصادي فإن منحنى العرض يعبر عن وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من الأرض والأسعار المدفوعة فيها:

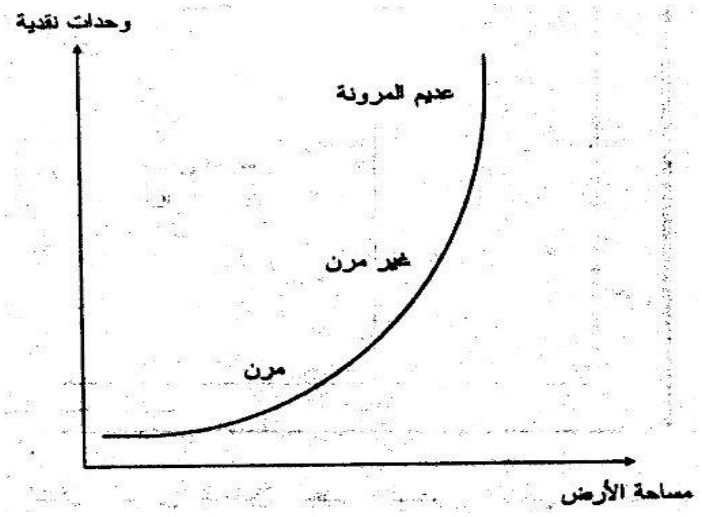

من خلال الشكل يتضح أن الكمية المعروضة من الأرض ستكون في بادئ الأمر عبارة عن أكثر الأراضي صلاحية للاستغلال الاقتصادي، وبالتالي تكون مرونة العرض كبيرة في البداية، وبعد ذلك تبدأ مرونة العرض بالانخفاض نتيجة لنفاد كمية الأرض الأكثر صلاحية وبدء عرض الأراضي الأقل صلاحية، حتى نصل إلى الحد الذي لا تتجاوب فيه الكمية المعروضة إطلاقا للتغيرات في أسعارها، وذلك في حالة استنفاذ جميع الأراضي القابلة للاستغلال الاقتصادي، حيث يكون عرض الأراضي في هذه الحالة عديم المرونة.

2: الطلب والعرض لعنصر رأس المال: المقصود برأس المال هنا، هو رأس المال النقدي، والذي يشكل العنصر الأساس في تمويل وتكوين رأس المال الحقيقي (آلات، معدات، مباني) إضافة إلى رأس المال العامل الواجب توفره لتشغيل تلك الوحدات.

أ: طلب عنصر رأس المال: تطلب منشآت الأعمال القروض بدافع أساسي وهو الاستثمار وتوقع زيادة العائد على رأس المال من المشروعات الاستثمارية عن تكلفة القروض، أي أن يفوق معدل العائد على الاستثمار العائد سعر الفائدة على القروض.

والعلاقة بين سعر الفائدة والطلب على رأس المال النقدي هي علاقة عكسية.

إذا كان العائد المتوقع على رأس المال في المشروع أكبر من معدل الفائدة على القروض فسيكون هذا المشروع مربحا، وبالتالي يزيد الطلب على القروض.

ب: عرض عنصر رأس المال: يعتبر سعر الفائدة بالنسبة للمقترض (المستثمر) تكلفة استخدام عنصر الإنتاج رأس المال، وبالتالي فإن حجم رؤوس الأموال المعروضة (المدخرات) له علاقة طردية مع سعر الفائدة.